

تنوع بيولوجي

كيف نعيد البوومة البي

ناظمة القوارض

تعتبر بومة الحظائر أو المخازن البيضاء أكبر ناظم للقوارض. فهي تنشط في أكثر من منطقة لبنانية وتفضل المناطق المفتوحة مثل الحقول والمراعي، مما يسهل عليها رصد ومباغنة طرائدها كما تنشط في بعض الأماكن الحضرية. وهي تعتبر أفضل ناظم للقوارض التي تشكل التحدي الرئيسي للاراضي الزراعية والأرياف ولصحة الأماكن الحضرية. إذ تأتي القوارض بمختلف أنواعها على رأس قائمة طرائدها وحيث تصدر تلك، تصيد البوم السحالي والبرمائيات وبعض أنواع الحشرات. وقد أظهرت دراسات عدة تناولت النظام الغذائي لبوم المخازن من بينها دراسة أعدتها Mammals Society البريطانية أن طائر البوم البالغ يتناول بين 3-4 من الفئران يومياً (45% فأر الحقل و15% فأر الخشب و20% قارض الزبابة Sorex) وهو ما يعادل ألفي فأر وقارض في العام للطائر الواحد، ما يجعل بوم الحظائر تنصدر، إلى الكواسر والأفاعي والثعلب الأحمر والنمس من الحيوانات والطيور البرية، قائمة مفترسات الفئران والقوارض.

في صدارة قائمة المفترسات

وما أسهم في تصدر البوم قائمة المفترسات هو نشاطها الليلي وتمتعها بحاسة سمع قوية ورؤية ليلية تمكنها من رصد الفئران وتعقبها بخفوت مذهل يقارب الصمت تمتاز به عن سائر الطيور وباقي المفترسات.

ليس هذا فحسب، بل إن بوم الحظائر، شأن الثعالب الحمراء، أظهرت قدرة كبيرة على التكيف وخاصة في المناطق الحضرية ومحيطها مما يجعلها حيوية وضرورية للحد من تزايد القوارض في تلك المناطق وهو أمر مهم للغاية لمواجهة تحدي التزايد المطرد للقوارض في التجمعات الحضرية والتي تعد من أقدم وأخطر التحديات التي تواجهها، وأثار ذلك على الصحة العامة تكفي الإشارة إلى أن أسوأ حالات انتشار الأوبئة والتي أودت بأرواح الملايين حملتها القوارض. وتتضاعف أهمية البوم والمفترسات الحضرية الأخرى مع تحذير دراسات عدة من مخاطر الاعتماد على القطط الأليفة لهذه المهمة خشية نقل القطط للأوبئة التي تحملها القوارض من الفئران والجرذان إلى أفراد المنزل.

«المكافح البيولوجي»

بين عامي 2010-2011 شهد لبنان والبقاع الغربي ما اعتبر انفجاراً وبائياً لفأر الحقل *Microtus socialis* حيث تضاعفت أعدادها بشكل كبير وقد عزي الأمر في حينه إلى موجة جفاف سادت لبنان تلك الأونة، وقد قضى ذلك على موسم القمح والشعير وخلف أضراراً جسيمة في الحقول الزراعية وخسائر كبيرة على المزارعين. وسادت خشية في حينه من انتشار الأوبئة بين قطعان الغنم والماعز وانتقالها إلى الناس ووزعت الطعوم لهذه الغاية.

إلا أن هذه الظاهرة ليست جديدة ومعزولة في لبنان وبلاد الشام، فلقد سجلت قبلها كما أعقبها العديد من حالات مشابهة. ويشكل تزايد أعداد فأر الحقل تحدياً دائماً للمزارعين في سوريا كما في لبنان

في سبيل بناء علاقة سلمية مع محيطنا البيئي الطبيعي لا بد لنا من تصويب الكثير من المفاهيم الشائعة والخاطئة عن هذا المحيط الذي نحن جزء منه. من هذه المفاهيم الخاطئة تصور «الحياة البرية» باعتبارها حيزاً منفصلاً عنا. يمكن أن يكون مساحة حرجية أو جرداء تعيش عليها بعض الحيوانات والطيور. جميعها مجهول لدينا. حيث لا علاقة تربطنا به والاتصال الوحيد لنا معه هو في حالتين: حينما نخرج إلى «البرية»، أو حين تأتي حيواناتها إلى محيط قرانا وبلداتنا وحينها تعتبر غازية وخطرة مباح قتلها. لكن في واقع الأمر نحن من «غزونا» البرية وموطن هذه الحيوانات والطيور ودمرنا ملاذاتها بالزحف الإسمنتي وشبكات الطرق العشوائية وحاصرنا في جزر من بقايا المساحات الخضراء والحرجية. إلا أن هذا لا يغير من حقيقة أننا. أينما كنا. نشكل جزءاً من هذا المحيط الحيوي الذي تشكله النظم البيئية على اختلاف أنواعها. نؤثر ونتأثر بها بشكل مباشر. بإمكاننا أخذ أكثر من نموذج، ربما معظم الحيوانات البرية، للنظر في هذا الضمير الخاطيء للعلاقة مع محيطنا الطبيعي... في طليعتها بوم الحظائر

هشام يونس

المخازن (Tyto alba) وبومة النسر الأوراسية (Eurasian Eagle Owl) والبومة السمراء (Bubo bubo) والبومة الصغيرة (Owl Strix aluco) ونوعان مهاجران: البومة الطويلة الأذن (Long-eared Owl) مهاجرة شتوية وبومة الأشجار الأوروبية (Eurasian Scops Owl) بالإضافة إلى نوع سابع متنقل غير مؤكد وهو بومة السمك البنية (Brown fish owl) (Ketupa zeylonensis).

أدرج كتاب حالة الطيور في لبنان State of Lebanon's Birds & IBAs الذي أعده أسعد سرحال وباسمته الخطيب ونشر في 2014 ضمن مشروع تعميم إيمساج المحافظة على الطيور المحلقة المهاجرة في القطاعات الإنتاجية الرئيسية على طول مسار الوادي المتصدع / البحر الأحمر الذي نفذته وزارة البيئة في لبنان، ستة أنواع من البوم توجد في لبنان منها أربعة مقيمة وهي بوم

تاريخ وتحديات



تواجه طيور البوم، وبشكل رئيسي بومة الحظائر البيضاء مخاطر الانقراض. هذه البومة ذات الوجه الأبيض الساحر الذي يشبه القلب بألوان ريشها المميز، ناشطة في الأرياف كما في محيط المدن. سبق أن اتخذتها مملكة صور الفينيقية رمزاً ملكياً لها وسكتها على عملتها (الصورة لعملة من مدينة صور تعود لـ 360-400 ق م ويظهر عليها طائر البوم الذي اتخذته المملكة الفينيقية شعاراً ملكياً لها). بين التحديات التي تواجهها هذه البومة الساحرة، الموروثات الشعبية التي تقدمها على أنها نذير شؤم، فيما يظهر دورها الحيوي أنها عكس ذلك تماماً. كما تتعرض للقتل العبيث والجائر والإتجار غير المشروع. وبدل أن تسعى إلى حمايتها والعمل على زيادة أعدادها، تتراجع أعدادها بشكل متسارع مما يقوّض دورها الحيوي وهو ما سيكون له تداعيات خطيرة على المدى البعيد على صحة وسلامة الحقول والبراري والأرياف وحتى على مدننا وبلداتنا إذا لم نسارع إلى حمايتها وزيادة أعدادها ببرامج ترعاها وزارتا الزراعة والبيئة لتشكيل بدائل بيولوجية مستدامة تدرب الفلاحين على كيفية تشجيع زيادة أعداد هذه الطيور والتعامل معها وتوزيع أعشاش صناديق خشبية لتشجيعها على الاستقرار والتكاثر والتشدد في ملاحقة المعتدين عليها. خلاف ذلك، ستتزايد أعداد القوارض ومعها الأوبئة وبالتالي تتراجع إنتاجية الحقول ومعها مستويات دخل ومعيشة المزارعين وهو ما يضعف فرص ومجالات تنمية الأرياف والمجتمعات المحلية.

على الخاصة

قبل فوات الأوان

حبيب معلوف

تضرب فوضى القرارات الحكومية، ولا سيما بشأن ملف النفايات، بنحو أكبر وأسوأ بكثير مما كنا قد توقعنا. التناقضات والفوضى بدأت مع إدارة هذه الحكومة لخطة طوارئ النفايات. صحيح أنها ورثت خطة بالغة السوء، إلا أنها لم تدرس هذا الملف ولم تعرف كيف تقيّم هذه الخطة وتحسنها وتحصنها وتخفف من أثارها السلبية ولا أن تصوغ استراتيجية بديلة طال انتظارها. وكان هناك قصداً ما لتضييع المسؤوليات وترك الأمور لإنجاز الصفقات السريعة على حساب الاستراتيجيات والدراسات العميقة، وعلى حساب، أو على حسابات أخرى، ليس لها علاقة بمصالح الناس وسلامة البيئة. صحيح أن المسؤولية الأكبر تتحملها وزارة البيئة التي لم تستطع مسك زمام المبادرة، بسبب إرباكات الوزير والإدارة والمستشارين (نؤجل الخوض فيها)، إلا أن اللجنة الوزارية المكلفة متابعة هذا الملف، لم تحسن أيضاً مراجعة هذا الملف. فهذه اللجنة خالفت توصيات وزارة البيئة (غير المدروسة) لتؤكد خيار المحارق ولتقترح توسيع المطامر والردم على الشاطئ واستحداث معمل للتسيب في الكوستابرافا، على غرار معمل الكورال. وكان الذين أعدوا هذا القرار اكتشفوا شيئاً جديداً، أي حول ضرورة أن يكون هناك معامل لتسيب المواد العضوية التي تغد أكثر من 50% من حجم النفايات الصلبة في لبنان، أو كأنهم لا يعرفون ما حصل في معمل الكورال!

فمجلس الوزراء الذي وافق في جلسته المنعقدة في 2017/10/26 على اقتراحات اللجنة الوزارية المكلفة بموجب قراره رقم 10 بتاريخ 2017/1/11، على دفتر شروط التفكك الحراري، طلب في الوقت نفسه وفي القرار نفسه من مجلس الإنماء والإعمار «تلزيم مكتب هندسي بيئي عالمي للقيام بدراسة تقييم أثر بيئي لدفتر الشروط المذكور إعلانه»، من دون أن يحدد الموقع المختار والأثر على ماذا! كذلك طلب مجلس الوزراء في القرار المذكور نفسه مجلس الإنماء والإعمار أيضاً بالقيام بما يلزم لجهة استكمال الأعمال في مطمري الكوستابرافا وبرج حمود ودراسة توسيعهما واستحداث مركز للتسيب بقدرة 750 طناً/يومياً في موقع الكوستابرافا مطابق لمعمل الكورال». ثم عاد وأكد قراراته هذه في جلسة أمس، وكان تجربة معمل الكورال كانت ناجحة، وهو يطلب «نسخها» في الكوستابرافا!

فهل يعقل أن وزارة البيئة واللجنة ومجلس الوزراء لا يعلمون أن مناقصة أعمال فرز ومعالجة النفايات المنزلية الصلبة لمناطق بيروت الإدارية وجبل لبنان باستثناء عاليه والشوف وجبيل، التي رست لمصلحة ائتلاف «شركة الجهاد للمقاولات»، مع «شركة سوريكو» البلغارية بسعر \$15.05 لفرز طن النفايات، وبسعر \$9.05 لتسيب طن النفايات، وبلغت قيمة العقد النهائي قرابة 81 مليون دولار، على أساس احتساب الكمية الواردة يومياً إلى معامل الفرز في الكرتينا والعمروسية بـ 2600 طن لأربع سنوات، وتشمل هذه الكلفة «تطوير معمل الكورال»، ورفع قدرته الاستيعابية من 300 إلى 750 طناً يومياً، ضمن مهلة زمنية لا تتعدى ثمانية أشهر من تاريخ التلزم، على أن تبدأ الأعمال بتاريخ الأول من كانون الثاني 2017؟ وهل يعقل أن مجلس الوزراء لا يعرف أن هذا الشق من العقد لم ينفذ ولم يُشغّل معمل التسيب «الموسع» في الكورال بعد، وهو ما سبّب بشكل رئيسي فشل الخطة الطارئة ونفاد القدرة الاستيعابية للمطامر الشاطئية (السيئة أصلاً)؟!

فكيف يؤكد مجلس الوزراء أمس خياره «الاستراتيجي» باعتماد المحارق (لفترة تتجاوز عشرين سنة)، قبل أن تكون لديه استراتيجية مقنعة ومبررة لهذا الخيار أو غيره، تُطرح للنقاش؟ وكيف يبشّر بمعمل تخمير في الكوستابرافا شبيه بمعمل الكورال المتعثر؟!

كنا قد سألنا أثناء إقرار الخطة الطارئة التي اقترحت توسيع معمل الكورال: إذا كان هذا الأمر ممكناً، فلماذا لم يطلب ذلك مجلس الإنماء والإعمار منذ 15 سنة مدد فيها للخطة الطارئة عام 1997، وكان مطمر الناعمة لا يزال صالحاً للاستخدام بشروط ومواصفات أفضل من تلك للخطة الطارئة الحالية؟ ولماذا لم تتضمن الخطة إنشاء معامل للفرز والتسيب في برج حمود والكوستا برافا مع خطة للفرز من المصدر، لتطويل فترة المطامر إلى أكبر فترة ممكنة؟ وقد استنتجنا حينها أن الحكومة وأركانها أمام مشروع استثماري للشاطئ، وليس أمام حل لمشكلة النفايات!

فمن يحاسب من يضع الخطط الطارئة وغير الطارئة ومن لا يلتزمها؟ وهل طرحت المحاسبة في مجلس الوزراء أمس وفي الجلسات السابقة قبل أن يُطرح تمديد خطة الطوارئ وتوسيع المطامر، بالرغم من أننا كنا من بين المحذرين من هذه العواقب، ولفتنا إلى كل هذه الإشكاليات (وغيرها) قبل حصولها! وهل سنترك للأجيال القادمة أن تحاسب على الخيار «الاستراتيجي» في المحارق، أم يتحرك أحد الآن قبل فوات الأوان؟